



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية القانون
المرحلة الرابعة

الحماية الدولية للتراث الطبيعي الأهوار نموذجاً

بحث مقدم إلى
جامعة المستقبل كلية القانون , وهو جزء من متطلبات نيل شهادة
البكالوريوس في القانون

اعداد الطالب
غيث عبد الرضا مطلب

اشراف
م. م. حنين علاء عبد الامير

2025م

1446هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى أصدقائي الأعزاء الذين كانوا دائماً بجانبني فض كل مراحل حياتي، إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني، وإلى من كانوا لي دعماً في كل الأوقات، إلى من لم يبخلوا علي بحبهم واهتمامهم، أهدىكم هذا البحث تعبيراً عن شكري وامتناني العميقين.

الشكر والعرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا البحث، ثم إلى الاستاذة حنين علاء. أشرك على دعمك السخي والكبير لي للخروج بهذا البحث حتى النهاية، أنا ممتن جدا لك ولمساعدتك، والحمد لله الذي سخر هذه الفرصة لي، وألف شكر لقلبك الطيب وشخصك الكريم. ولا أنسى أن أشكر عائلتي وأصدقائي الذين كانوا مصدرا دائما للدعم والتشجيع.

جدول المحتويات

2	المقدمة
2	خلفية عامة
2	اولاً: أهمية البحث
3	ثانياً: مشكلة البحث
3	ثالثاً: اهداف البحث
4	رابعاً : منهجية البحث
4	خامساً : خطة البحث
6	الإطار القانوني والمفاهيمي لحماية التراث الطبيعي
6	الفرع الاول : تعريف التراث الطبيعي وفقاً للاتفاقيات الدولية
6	1.1 التعريف
7	1.1 شرح العناصر الرئيسية للتعريف:
8	1.1 3 معايير القيمة العالمية الاستثنائية:
9	الفرع الثاني: خصائص الحماية للتراث الطبيعي
9	1.2 الحماية القانونية
10	2.2 الحماية المؤسسية
11	3.2 الحماية المجتمعية
12	4.2 الحماية المالية
13	الفرع الثالث: أهمية التراث الطبيعي في الحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي
13	الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتراث الطبيعي:
16	التشريعات الدولية والوطنية لحماية التراث الطبيعي
16	الفرع الأول: التهديدات التي تواجه الأهوار
16	أولاً: التغيير المناخي وآثاره على الأهوار
16	3.1 ارتفاع درجات الحرارة وتأثيره على النظام البيئي للأهوار:
17	3.2 2 تغير أنماط الأمطار والجفاف وتأثيرها على منسوب المياه في الأهوار:
17	3.3 3 تأثير التغيير المناخي على التنوع البيولوجي في الأهوار:

18	ثانياً: السياسات المائية وتجفيف الأهوار في الماضي والحاضر
19	سياسات تجفيف الأهوار في عهد النظام السابق وتأثيرها الكارثي:
19	تأثير السياسات المائية الحالية على الأهوار:
20	ثالثاً: التلوث البيئي والتحديات التنموية في المنطقة
20	مصادر التلوث البيئي في منطقة الأهوار:
21	تأثير التلوث والتحديات التنموية على الأهوار:
22	الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية في حماية الأهوار
24	الفرع الثالث: التشريعات والسياسات الوطنية لحماية الأهوار
25	التشريعات العراقية المتعلقة بحماية البيئة والتراث الطبيعي:
26	السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة والأهوار:
27	التحديات والمعوقات في تطبيق التشريعات والسياسات الوطنية:
30	الخاتمة
32	المصادر

المقدمة

المقدمة

خلفية عامة

تعتبر قضية حماية التراث الطبيعي من القضايا البيئية والإنسانية الملحة في عالمنا المعاصر، لما للتراث الطبيعي من أهمية بالغة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي، وضمان استدامة النظم البيئية التي تعتمد عليها حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى. وتأتي منطقة الأهوار في جنوب العراق كنموذج فريد لهذا التراث الطبيعي، حيث تمثل أكبر الأراضي الرطبة في الشرق الأوسط، وتتميز بتنوعها البيولوجي والثقافي الغني، فضلاً عن دورها الحيوي في النظام البيئي للمنطقة. إلا أن هذه المنطقة الهامة تواجه تحديات جمة تهدد وجودها واستدامتها، مما يستدعي تضافر الجهود على المستويات المحلية والدولية لضمان حمايتها وصونها للأجيال القادمة.¹

تم إدراج الأهوار ضمن قائمة التراث العالمي في عام 2016 من قبل منظمة اليونسكو، نظرًا لأهميتها البيئية والثقافية. ويعني هذا الإدراج التزام المجتمع الدولي بحماية المنطقة من التدهور البيئي وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

أولاً: أهمية البحث

- **الحفاظ على التراث العالمي:** الأهوار تمثل جزءًا لا يتجزأ من التراث الطبيعي العالمي، وحمايتها واجب دولي للحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي لكوكب الأرض.
- **دراسة حالة نموذجية:** تعتبر الأهوار نموذجًا لدراسة فعالية آليات الحماية الدولية في مواجهة التحديات البيئية المعاصرة، مثل التغير المناخي والتلوث وتأثير السياسات المائية.
- **تعزيز الوعي:** يهدف البحث إلى زيادة الوعي بأهمية الأهوار وضرورة حمايتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- **تطوير السياسات:** يمكن أن يساهم البحث في تطوير سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية لحماية التراث الطبيعي في مناطق أخرى مشابهة حول العالم.
- **خدمة المجتمع المحلي:** تعتبر حماية الأهوار ضرورية للحفاظ على سبل عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد عليها بشكل مباشر.

¹ موسوعة الجزيرة نت " قائمة التراث العالمي.. حماية دولية للكنوز الثقافية

ثانياً: مشكلة البحث

تتمركز مشكلة البحث في استكشاف مدى فعالية آليات الحماية الدولية في الحفاظ على التراث الطبيعي، ويتناول البحث حالة الأهوار في العراق كنموذج حيوي لفهم هذا الموضوع بشكل أعمق، حيث يسعى البحث للإجابة على التساؤل الرئيسي حول فاعلية هذه الآليات الدولية في سياق التحديات التي تواجه مناطق التراث الطبيعي، ويتفرع من هذا التساؤل استكشاف الإطار القانوني والمفاهيمي الدولي لحماية هذا التراث، وفهم خصائصه وأهميته الجوهرية، بالإضافة إلى تحليل التهديدات المحدقة بالأهوار وتجلياتها المختلفة، وتقييم دور المنظمات الدولية والتشريعات والسياسات الوطنية العراقية في جهود حماية هذه المنطقة الفريدة، وصولاً إلى تحديد التحديات التي تعيق الحماية الفعالة واقتراح سبل لتجاوزها.

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **تحديد الإطار القانوني والمفاهيمي:** توضيح الإطار القانوني والمفاهيمي الدولي لحماية التراث الطبيعي، وتعريف التراث الطبيعي وخصائص حمايته وأهميته.
- **تحليل التشريعات:** تحليل التشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بحماية التراث الطبيعي والأهوار، وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.
- **دراسة التهديدات:** دراسة وتحليل التهديدات التي تواجه الأهوار، وتحديد أسبابها وآثارها المحتملة على المدى القصير والطويل.
- **تقييم الدور الدولي:** تقييم دور المنظمات الدولية في حماية الأهوار، وإبراز المبادرات والجهود التي قامت بها في هذا المجال.
- **تقديم توصيات:** تقديم توصيات ومقترحات عملية لتعزيز الحماية الدولية والوطنية للأهوار، وضمان استدامتها كموقع تراث طبيعي عالمي.

رابعاً : منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهجية التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يتم استخدام المنهج الوصفي لتحليل الإطار القانوني والمفاهيمي لحماية التراث الطبيعي، ووصف التشريعات والسياسات الدولية والوطنية المتعلقة بالأهوار، وتوصيف التهديدات التي تواجهها. كما يتم استخدام المنهج التحليلي لتحليل وتقييم فاعلية هذه التشريعات والسياسات والجهود المبذولة، واستخلاص النتائج والتوصيات.
- **جمع البيانات:** يعتمد البحث على جمع البيانات من مصادر متنوعة، تشمل:
 - **المصادر الأولية:** الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية التراث الطبيعي، التشريعات والسياسات الوطنية العراقية المتعلقة بالأهوار، تقارير المنظمات الدولية والوطنية العاملة في مجال حماية البيئة والأهوار.
 - **المصادر الثانوية:** الكتب والدراسات والمقالات العلمية المتخصصة في مجال حماية التراث الطبيعي والأراضي الرطبة والأهوار، المواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية والوطنية، قواعد البيانات والمعلومات ذات الصلة.

خامساً : خطة البحث

ستتناول الخطة في **المطلب الأول** الإطار القانوني والمفاهيمي لحماية التراث الطبيعي، بدءاً بتعريف التراث الطبيعي في الاتفاقيات الدولية، ثم خصائص الحماية وأهمية هذا التراث في الحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي. أما **المطلب الثاني** فسيركز على التشريعات الدولية والوطنية لحماية التراث الطبيعي مع دراسة الأهوار كنموذج، حيث سيتم تحليل التهديدات التي تواجه الأهوار كالتغير المناخي والسياسات المائية والتلوث، وتقييم دور المنظمات الدولية في حمايتها، ودراسة التشريعات والسياسات الوطنية العراقية ذات الصلة. سيختتم البحث **بالخاتمة** التي تلخص النتائج وتقدم توصيات لتعزيز حماية الأهوار، مع قائمة **بالمصادر** التي تم الاعتماد عليها.

المطلب الاول

الإطار القانوني والمفاهيمي لحماية
التراث الطبيعي

المطلب الاول

الإطار القانوني والمفاهيمي لحماية التراث الطبيعي

يُعتبر الإطار القانوني أساساً للحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية للأجيال القادمة. تُساهم الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية اليونسكو لعام 1972، في وضع معايير لحماية المواقع ذات القيمة العالمية الاستثنائية. كما تُعزز التشريعات الوطنية هذه الجهود من خلال تطبيق سياسات محلية تهدف إلى صون البيئة الطبيعية وضمان استدامتها.

الفرع الاول

تعريف التراث الطبيعي وفقا للاتفاقيات الدولية

1.1 التعريف

يُعرّف التراث الطبيعي في اتفاقية التراث العالمي لعام 1972 بأنه: "المعالم الطبيعية، والتكوينات الجيولوجية والفيزيوجرافية والمواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية ذات القيمة العالمية الاستثنائية من وجهة نظر الجمال أو العلم أو الحفظ"².

تضم فئة التراث الطبيعي في قائمة التراث العالمي، والتي انضمت بموجب اتفاقية عام 1972، المواقع الطبيعية المكونة من تشكيلات فيزيائية وبيولوجية ذات قيمة عالمية فريدة جمالية أو علمية، والمناطق الطبيعية التي تمثل نماذج مميزة لعمليات التطور البيئي والبيولوجي المستمر.

تكمن أهمية اتفاقية 1972 في كونها أول وثيقة دولية تربط بين مفاهيم صون الطبيعة والحفاظ على الممتلكات الثقافية في وثيقة واحدة. وقد تطورت الاتفاقية من خلال دمج حركتين منفصلتين: الأولى تركز على الحفاظ على المواقع الثقافية، والأخرى تتعامل مع الحفاظ على الطبيعة. وتعتبر معاهدة دولية بالغة الأهمية تهدف إلى حماية التراث الثقافي والطبيعي في جميع أنحاء العالم، من خلال إنشاء قائمة التراث العالمي وتحديد واجبات الدول الأطراف وتشجيع التعاون الدولي.³

² بوغديري هشام. (2015). الحماية الدولية للتراث الثقافي و الطبيعي (Doctoral dissertation, كلية الحقوق بن عنكون).
³ 1. موسوعة الجزيرة نت " قائمة التراث العالمي.. حماية دولية للكنوز الثقافية

اتفاقية التراث العالمي لعام 1972، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تعتبر الوثيقة الدولية الرئيسية التي تحدد مفهوم التراث الطبيعي وتهدف إلى حمايته . تنص الاتفاقية في المادة الثانية على تعريف التراث الطبيعي بأنه يشمل:

- 1- المعالم الطبيعية: التي تتكون من تشكيلات طبيعية فيزيائية وبيولوجية، أو مجموعات من هذه التشكيلات، ذات قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر جمالية أو علمية.
- 2- التكوينات الجيولوجية والفيزيوجرافية: والمناطق المحددة التي تشكل موطنًا لأنواع الحيوانات والنباتية المهددة بالانقراض، ذات قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر علمية أو حفظ.
- 3- المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية: ذات القيمة العالمية الاستثنائية من وجهة نظر علمية، أو حفظ، أو جمال طبيعي.⁴

1. 2 شرح العناصر الرئيسية للتعريف:

- القيمة العالمية الاستثنائية: هذا هو المعيار الأساسي في تعريف التراث الطبيعي. يجب أن يتميز الموقع بقيمة استثنائية تتجاوز الحدود الوطنية وتهم البشرية جمعاء. يتم تحديد هذه القيمة بناءً على معايير محددة وضعتها لجنة التراث العالمي.(2)
- المعالم الطبيعية : تشمل التشكيلات الطبيعية الفيزيائية والبيولوجية البارزة والمذهلة، مثل:
 - التشكيلات الفيزيائية: الجبال الشاهقة، الوديان العميقة، الشلالات الضخمة، الكهوف المدهشة، التكوينات الصخرية الفريدة، البراكين النشطة، الصحاري الشاسعة، الجزر المنعزلة.
 - التشكيلات البيولوجية: الغابات المطيرة الكثيفة، الشعاب المرجانية الملونة، الأراضي الرطبة الغنية بالحياة، البحيرات الصافية، السهول العشبية المترامية الأطراف.

⁴ (Jo, E., Mackay, R., Murai, M., & Therivel, R. (2023). الدليل الإرشادي ومجموعة الأدوات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي. باريس، اليونسكو. صدرت. UNESCO Publishing.

• التكوينات الجيولوجية والفيزيوجرافية: تركز على الجوانب الجيولوجية وتضاريس الأرض، وتشمل:

○ التكوينات الجيولوجية: الطبقات الصخرية القديمة، الأحافير الهامة، التكوينات المعدنية النادرة، الظواهر الجيولوجية الفريدة (مثل الفوهات النيزكية).

○ التكوينات الفيزيوجرافية: التضاريس المميزة التي تشكلت عبر الزمن بفعل العمليات الطبيعية، مثل الأودية النهرية، السلاسل الجبلية، السهول الرسوبية، السواحل الصخرية.

○ الموطن لأنواع المهددة بالانقراض: يشمل هذا العنصر المواقع التي تعتبر موطنًا حيويًا لأنواع حيوانية أو نباتية مهددة بالانقراض على المستوى العالمي، وتلعب دورًا هامًا في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

• المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية : يشمل هذا العنصر المناطق الأوسع التي تتميز بقيمتها الطبيعية الشاملة، سواء كانت:

○ قيمة علمية: مناطق ذات أهمية كبيرة للبحث العلمي في مجالات البيئة، الجيولوجيا، الأحياء، المناخ، وغيرها.

○ قيمة حفظ: مناطق ذات أهمية حيوية للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية، وتلعب دورًا هامًا في استدامة الحياة على الأرض.

○ جمال طبيعي: مناطق تتميز بمناظر طبيعية خلابة وجمال استثنائي يجذب الزوار ويثير الإعجاب.

1. 3 معايير القيمة العالمية الاستثنائية:

لكي يتم إدراج موقع ما في قائمة التراث العالمي، يجب أن يمتلك "قيمة عالمية استثنائية". تُحدد هذه القيمة بناءً على عشرة معايير وضعتها لجنة التراث العالمي. يجب أن يستوفي الموقع المرشح معيارًا واحدًا على الأقل من هذه المعايير ليتم اعتباره ذا قيمة عالمية استثنائية. ومنها :

• احتواء الموقع على ظواهر طبيعية فائقة أو مناطق ذات جمال طبيعي وجمالي استثنائي.

- أن يكون الموقع مثلاً بارزاً يمثل المراحل الرئيسية من تاريخ الأرض، بما في ذلك سجل الحياة، والعمليات الجيولوجية الهامة الجارية في تطور تضاريس الأرض، أو الملامح الفيزيوجرافية أو الجيومورفولوجية الهامة.
- أن يكون الموقع مثلاً بارزاً يمثل العمليات البيئية والإيكولوجية الهامة الجارية في التطور والتنمية للنظم الإيكولوجية الأرضية أو المياه العذبة أو الساحلية والبحرية والمجتمعات النباتية والحيوانية.
- أن يكون الموقع يحتوي على أهم وأبرز الموائل الطبيعية الهامة والضرورية للحفاظ في الموقع للتنوع البيولوجي، بما في ذلك تلك التي تحتوي على أنواع مهددة ذات قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم أو الحفظ.⁵

الفرع الثاني: خصائص الحماية للتراث الطبيعي

تتميز حماية التراث الطبيعي بمجموعة من الخصائص الأساسية التي توجه الجهود المبذولة للحفاظ على المواقع والظواهر الطبيعية ذات القيمة الاستثنائية. هذه الخصائص تنبع من طبيعة التراث الطبيعي نفسه، الذي يختلف جوهرياً عن التراث الثقافي من حيث تكوينه وتطوره وتفاعله مع العوامل المحيطة. فحماية التراث الطبيعي لا تقتصر فقط على الحفاظ على المناظر الخلابة أو الأنواع النادرة، بل تتعدى ذلك لتشمل الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الديناميكية، والتنوع البيولوجي المعقد، والقيم الجوهرية المتأصلة في الطبيعة. لتحقيق هذه الغاية، تعتمد حماية التراث الطبيعي على مبادئ قانونية وأخلاقية توجه السياسات والاستراتيجيات، وتستفيد من آليات قانونية وإدارية على المستويات المحلية والدولية لضمان فعالية الحماية واستدامتها للأجيال القادمة. فهم هذه الخصائص هو المفتاح لتطوير وتنفيذ استراتيجيات حماية ناجحة للتراث الطبيعي في مختلف أنحاء العالم. (3)

2.1 الحماية القانونية

تعتبر الحماية القانونية الركيزة الأساسية لأي نظام فعال لحماية التراث الطبيعي. وهي تعني توفير إطار قانوني وتشريعي يحدد حقوق والتزامات مختلف الأطراف المعنية بحماية التراث الطبيعي، ويضع قواعد ومعايير لتنظيم الأنشطة التي قد تؤثر عليه. مثال على ذلك، قانون حماية

⁵ سيد عامر. (2021). التنوع البيولوجي وانعكاساته على تغير المناخ: نحو بدائل الحلول الطبيعية. أوراق السياسات الأمنية.

البيئة في بلد معين قد يتضمن مواد خاصة بحماية المواقع الطبيعية ذات الأهمية، وتحديد أنواع الأنشطة المحظورة أو المقيدة في هذه المواقع، وتحديد العقوبات على المخالفات. كما أن انضمام دولة ما إلى اتفاقية التراث العالمي يلزمها بتحديد وترشيح مواقع التراث الطبيعي الموجودة لديها، واتخاذ تدابير لحمايتها وإدارتها وفقاً لمبادئ الاتفاقية. ومن أهميته أنه توضح مسؤوليات الحكومات، والمؤسسات، والقطاع الخاص، والأفراد في حماية التراث الطبيعي، وتحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ والرقابة. وايضا تحدد آليات لإنفاذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية التراث الطبيعي، بما في ذلك العقوبات والغرامات للمخالفين.⁶

و تشمل الحماية القانونية للتراث الطبيعي مجموعة متنوعة من الأدوات على المستويين الدولي والوطني:

- **الاتفاقيات الدولية:** مثل اتفاقية التراث العالمي لعام 1972، واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، واتفاقية التنوع البيولوجي. تضع هذه الاتفاقيات إطاراً عاماً ومبادئ توجيهية لحماية التراث الطبيعي على المستوى العالمي، وتلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير لحماية التراث الطبيعي في أراضيها.
- **التشريعات الوطنية:** تشمل القوانين واللوائح والقرارات التي تصدرها الدول لحماية التراث الطبيعي ضمن حدودها. يمكن أن تتضمن هذه التشريعات قوانين حماية البيئة، وقوانين المحميات الطبيعية، وقوانين التخطيط العمراني، وقوانين استغلال الموارد الطبيعية، وغيرها.
- **القوانين المحلية والإقليمية:** في بعض الدول، قد توجد قوانين ولوائح على المستوى المحلي أو الإقليمي تعزز حماية التراث الطبيعي في مناطق محددة.

2.2 الحماية المؤسسية

تشير الحماية المؤسسية إلى إنشاء مؤسسات وهيئات متخصصة تكون مسؤولة عن إدارة وحماية التراث الطبيعي على المستويات المختلفة (الدولي، الوطني، المحلي). هذه المؤسسات تمتلك الخبرة والموارد والصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهام الحماية بشكل فعال. في العراق، قد تكون وزارة البيئة هي المؤسسة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن حماية الأهوار كتراث طبيعي. يمكن أن تتضمن

⁶ اسماء احمد، مندور، أحمد فؤاد، مصطفى، & خالد سعد. (2022). دور اليونسكو في حماية بيئة مواقع التراث العالمي الاثري في مصر لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة مع المغرب). مجلة العلوم البيئية، 51(7)، 119-152.

مهامها وضع الخطط والاستراتيجيات، وإدارة المحميات الطبيعية في الأهوار، وتنسيق الجهود مع الوزارات والمؤسسات الأخرى، والتعاون مع المنظمات الدولية، وتطبيق القوانين واللوائح البيئية. كما يمكن أن تلعب منظمات المجتمع المدني العراقية دورًا هامًا في التوعية، والمراقبة، والمشاركة في جهود الحماية.

الحماية المؤسسية ضرورية لأنها تعتمد حماية التراث الطبيعي على معرفة متخصصة في مجالات العلوم الطبيعية، والإدارة البيئية، والقانون، والتخطيط، وغيرها. المؤسسات المتخصصة تجمع هذه الخبرات وتوجهها نحو تحقيق أهداف الحماية. تمتلك المؤسسات صلاحيات ومسؤوليات محددة بموجب القوانين والتشريعات، مما يمكنها من اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لحماية التراث الطبيعي.⁷

يمكن أن تشمل المؤسسات والهيئات المتخصصة بحماية التراث الطبيعي منها هيئات حكومية، منظمات دولية، منظمات غير حكومية، ومؤسسات بحثية وعلمية.

2.3 الحماية المجتمعية

تعتمد الحماية المجتمعية على إشراك المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من التراث الطبيعي أو تعتمد عليه في حياتها، في جهود الحماية. يشمل ذلك بناء الوعي بأهمية التراث الطبيعي وقيمه، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفعالة في صنع القرار والإدارة، وتقديم الدعم والمنافع للمجتمعات المحلية مقابل مشاركتها في الحماية. في حالة الأهوار، يمكن أن تشمل الحماية المجتمعية إشراك سكان الأهوار الأصليين في إدارة مناطق الصيد والمراعي، وتطوير السياحة البيئية التي تديرها المجتمعات المحلية، وتقديم برامج تدريبية لتعليمهم مهارات جديدة مرتبطة بالحماية والاستدامة، ودعم المبادرات المحلية للحفاظ على التراث الثقافي الفريد للأهوار المرتبط بالبيئة الطبيعية.

ومن أهميتها أنها تضمن أن تكون جهود الحماية مقبولة ومستدامة اجتماعيًا، من خلال تلبية احتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية، وتجنب الآثار السلبية على سبل عيشهم وثقافتهم. و عندما تشارك المجتمعات المحلية في الحماية، فإنها تشعر بملكية أكبر للتراث الطبيعي ومسؤولية تجاهه، مما يزيد من دافعيتها والتزامها بالمحافظة عليه.

⁷ (Jo, E., Mackay, R., Murai, M., & Therivel, R. (2023). الدليل الإرشادي ومجموعة الأدوات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي. باريس، اليونيسكو. صدرت. UNESCO Publishing.

تشمل آليات إشراك المجتمعات المحلية في حماية التراث الطبيعي برامج لرفع الوعي بأهمية التراث الطبيعي وقيمتها، وتهديدات التدهور البيئي، وفوائد الحماية، تستهدف المجتمعات المحلية بجميع فئاتها. و ضمان حصول المجتمعات المحلية على منافع ملموسة من حماية التراث الطبيعي، مثل فرص العمل في السياحة البيئية، أو تحسين إدارة الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها.

2.4 الحماية المالية

تتطلب حماية التراث الطبيعي استثمارات مالية كبيرة لتغطية تكاليف الإدارة، والمراقبة، والتنفيذ، والتوعية، والبحث العلمي، والتنمية المستدامة، وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالحماية. تشمل الحماية المالية توفير مصادر تمويل مستدامة وموثوقة لضمان استمرار جهود الحماية على المدى الطويل. لحماية الأهورار، يمكن أن تأتي التمويلات من الميزانية الحكومية العراقية المخصصة لحماية البيئة، ومن برامج الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المانحة، ومن مساهمات الدول المهتمة بدعم حماية التراث العالمي، ومن استثمارات القطاع الخاص في مشاريع السياحة البيئية المستدامة في الأهورار. كما يمكن استكشاف آليات تمويل مبتكرة مثل إنشاء صندوق خاص لحماية الأهورار يعتمد على مصادر تمويل متنوعة ومستدامة.

وهي مهمة وضرورية لأنها تضمن توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الأساسية لحماية التراث الطبيعي، مثل إدارة المحميات، ومكافحة الصيد غير القانوني، واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، ومراقبة التنوع البيولوجي، وتنفيذ برامج التوعية. تسعى الحماية المالية إلى إيجاد مصادر تمويل مستدامة ومتنوعة، لتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الحكومية المتقلبة، وضمان استمرار تدفق الموارد المالية على المدى الطويل. ومن هذه المصادر التمويل الحكومي و التمويل الدولي و القطاع الخاص و أيضاً الإيرادات الذاتية.⁸

⁸ خليل، رشا، عبده، & ربهام. (2018). دور المواطنة البيئية وأثرها في حماية التراث لتحقيق الاستدامة: دراسة حالة مدينتي شرم الشيخ وسانت كاترين. المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، 2(12)، 175-205.

الفرع الثالث

أهمية التراث الطبيعي في الحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي

يُعد التراث الطبيعي ركيزة أساسية للحفاظ على وجهين هامين من أوجه التنوع في عالمنا: التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي. هذان النوعان من التنوع ليسا منفصلين، بل مترابطين بشكل وثيق، ويعتمد كل منهما على الآخر في استدامته. فالتراث الطبيعي يوفر الأساس المادي والبيئي للتنوع البيولوجي، وفي الوقت نفسه، يشكل مصدر إلهام وتراث ثقافي غني للمجتمعات البشرية.

المواقع الطبيعية التي تُصنف كتراث طبيعي (مثل المحميات الطبيعية، الحدائق الوطنية، المناطق الرطبة، الغابات القديمة، الشعاب المرجانية) غالبًا ما تكون غنية بشكل استثنائي بالتنوع البيولوجي. توفر هذه المواقع موائل متنوعة ومتخصصة لمجموعة واسعة من الأنواع النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة. الحماية الفعالة لهذه المواقع تضمن بقاء هذه الموائل واستمرار قدرتها على دعم التنوع البيولوجي. ومثال على ذلك الأهوار في جنوب العراق، كموقع تراث طبيعي، تعتبر موطنًا لتنوع بيولوجي فريد يشمل أنواعًا مستوطنة من الأسماك والطيور والنباتات، بالإضافة إلى كونها محطة هامة للطيور المهاجرة. حماية الأهوار تعني حماية هذا التنوع البيولوجي الفريد.⁹

المواقع الطبيعية المحمية غالبًا ما تكون مخزونًا هامًا للتنوع الجيني داخل الأنواع. هذا التنوع الجيني ضروري لقدرة الأنواع على التكيف مع التغيرات البيئية المستقبلية، مثل تغير المناخ والأمراض الجديدة. حماية التراث الطبيعي تساهم في الحفاظ على هذا المخزون الجيني القيم. المحميات الطبيعية التي تحمي أنواعًا برية من النباتات الزراعية (مثل الأصناف البرية من القمح والأرز) تعتبر مهمة للحفاظ على التنوع الجيني الذي يمكن استخدامه لتحسين المحاصيل الزراعية في المستقبل.

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتراث الطبيعي:

- **الفوائد الاقتصادية:** السياحة البيئية المستدامة في مواقع التراث الطبيعي يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة، وتولد إيرادات للمجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني، وتساهم في تنويع مصادر الدخل. كما أن الموارد الطبيعية الموجودة في هذه المواقع (مثل المياه، الغابات، الثروة السمكية) يمكن أن توفر فوائد اقتصادية مستدامة إذا تم إدارتها بشكل رشيد.

⁹ سيد عامر. (2021). التنوع البيولوجي وانعكاساته على تغير المناخ: نحو بدائل الحلول الطبيعية. أوراق السياسات الأمنية، 01

- **الفوائد الاجتماعية:** التراث الطبيعي يوفر فرصًا للترفيه والاستجمام في الهواء الطلق، ويعزز الصحة البدنية والنفسية للأفراد والمجتمعات. كما أنه يوفر أماكن للتعليم والبحث العلمي، ويثري المعرفة والفهم للطبيعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعزز التراث الطبيعي الهوية الوطنية والفخر المحلي، ويساهم في التماسك الاجتماعي.
 - **الفوائد البيئية:** كما ذكرنا سابقًا، يلعب التراث الطبيعي دورًا حاسمًا في الحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمليات البيئية الضرورية لاستدامة الحياة على الأرض. حماية التراث الطبيعي تساهم في الحفاظ على جودة الهواء والماء، وتنظيم المناخ، وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية، وتوفير الموارد الطبيعية للأجيال القادمة¹⁰.
- أهمية التراث الطبيعي تتجاوز مجرد الحفاظ على المناظر الجميلة أو الأنواع النادرة. إنه أساس للحياة على الأرض، ويدعم التنوع البيولوجي والثقافي، ويوفر فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية واسعة النطاق. حماية التراث الطبيعي هي استثمار في مستقبل مستدام للبشرية وكوكب الأرض.

¹⁰ سيد عامر. (2021). التنوع البيولوجي وانعكاساته على تغير المناخ: نحو بدائل الحلول الطبيعية. أوراق السياسات الأمنية، 01

المطلب الثاني

التشريعات الدولية والوطنية لحماية التراث
الطبيعي

المطلب الثاني

التشريعات الدولية والوطنية لحماية التراث الطبيعي

يُعدُّ التراث الطبيعي جزءًا أساسيًا من هوية الأمم وموروثها البيئي، مما يستدعي وضع تشريعات دولية ووطنية لحمايته. على الصعيد الدولي، تُعدُّ "الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي" لعام 1972، التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، من أبرز المعاهدات التي تهدف إلى حماية المواقع ذات القيمة العالمية الاستثنائية. تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد وحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي الأهمية البارزة للبشرية جمعاء.

الفرع الأول

التهديدات التي تواجه الأهوار

تواجه الأهوار في جنوب العراق، كموقع تراث طبيعي عالمي، مجموعة متنوعة من التهديدات التي تعرقل جهود الحماية وتؤثر على استدامتها. من بين هذه التهديدات، يبرز التغيير المناخي كأحد أخطر التحديات وأكثرها تأثيرًا على المدى الطويل.¹¹

أولاً: التغيير المناخي وآثاره على الأهوار

يُعد التغيير المناخي ظاهرة عالمية تؤثر على جميع مناطق العالم، والأهوار في العراق ليست استثناءً. تتجلى آثار التغيير المناخي على الأهوار في عدة جوانب رئيسية:

3. 1 ارتفاع درجات الحرارة وتأثيره على النظام البيئي للأهوار:

ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى زيادة معدلات التبخر من سطح المياه في الأهوار. هذا يعني فقدان كميات كبيرة من المياه، مما يقلل من المساحة المائية للأهوار ويؤدي إلى جفاف أجزاء منها، خاصة في فصل الصيف. مع زيادة التبخر، تزداد تركيزات الأملاح في المياه المتبقية في الأهوار. ارتفاع ملوحة المياه يؤثر سلبًا على النباتات والحيوانات التي تعيش في المياه العذبة أو قليلة الملوحة، وقد يؤدي إلى موت بعض الأنواع أو هجرتها.

¹¹ خليل، رشا، عبده، & ربهام. (2018). دور المواطنة البيئية وأثرها في حماية التراث لتحقيق الاستدامة: دراسة حالة مدينتي شرم الشيخ وسانت كاترين. المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، 2(12)، 175-205.

ارتفاع درجة حرارة المياه يؤثر على العمليات الحيوية للكائنات الحية في الأهوار، مثل التمثيل الغذائي والتنفس والتكاثر. قد تصبح المياه الدافئة غير مناسبة للعديد من الأنواع، خاصة الأسماك والطيور المائية التي تتكيف مع درجات حرارة معينة. قد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة انتشار بعض الأمراض والآفات التي تصيب النباتات والحيوانات في الأهوار، مما يزيد من الضغوط على النظام البيئي.

3. 2 تغير أنماط الأمطار والجفاف وتأثيرها على منسوب المياه في الأهوار:

تشير التوقعات المناخية إلى أن منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق، ستشهد انخفاضاً في معدلات الأمطار في المستقبل نتيجة للتغير المناخي. انخفاض الأمطار يعني تقليل كميات المياه التي تغذي نهري دجلة والفرات، المصدرين الرئيسيين للمياه إلى الأهوار.

من المتوقع أن تصبح موجات الجفاف أكثر حدة وتواتراً في المنطقة بسبب التغير المناخي. فترات الجفاف الطويلة تؤدي إلى انخفاض حاد في منسوب المياه في الأنهار والأهوار، وقد تتسبب في جفاف كامل لبعض المناطق. تعتمد الأهوار بشكل كبير على تدفق المياه من نهري دجلة والفرات. انخفاض منسوب المياه في الأنهار، سواء بسبب قلة الأمطار أو بسبب السدود والمشاريع المائية في دول الجوار، يؤدي إلى تقليل كمية المياه التي تصل إلى الأهوار، مما يهدد بقاءها. قد يؤدي التغير المناخي إلى تغيير في أنماط الفيضانات الموسمية التي تغذي الأهوار. تأخر الفيضانات أو تغيير توقيتها أو حجمها يمكن أن يؤثر سلباً على دورة حياة النباتات والحيوانات التي تعتمد على هذه الفيضانات¹².

3. 3 تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي في الأهوار:

جفاف الأهوار وتدهور نوعية المياه يؤدي إلى فقدان الموائل الطبيعية التي تعيش فيها العديد من الأنواع النباتية والحيوانية. قد تختفي بعض الموائل بشكل كامل، مما يؤدي إلى انقراض الأنواع التي تعتمد عليها. و تتأثر النباتات المائية في الأهوار بشكل كبير بالتغيرات في منسوب المياه والملوحة ودرجة الحرارة. قد تختفي أنواع نباتية حساسة، وتنتشر أنواع أخرى أكثر مقاومة للجفاف والملوحة، مما يغير من تركيبة الغطاء النباتي في الأهوار.

12 (. Introduction to the contemporary art in Arab land. AuthorHouse2014Alrubaie, S.

تتأثر الحيوانات في الأهوار، خاصة الأسماك والطيور المائية، بفقدان الموائل وتدهور نوعية المياه وتغير الظروف المناخية. قد تنخفض أعداد بعض الأنواع، أو تهجر إلى مناطق أخرى، أو تنقرض محلياً. تعتبر الطيور المائية المهاجرة بشكل خاص مهددة، حيث تعتمد الأهوار كمحطة توقف هامة في رحلات هجرتها. و يمكن أن يؤدي التغير المناخي إلى تفاقم التهديدات الأخرى التي تواجه الأهوار، مثل التلوث والتصحر والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، مما يزيد من الضغوط على التنوع البيولوجي.

أمثلة لآثار التغير المناخي على الأهوار:

- **جفاف مساحات واسعة من الأهوار:** قد نشهد جفافاً لمساحات كبيرة من الأهوار خلال فترات الجفاف الشديدة، مما يحولها إلى أراضٍ قاحلة أو سبخات ملحية غير منتجة.
- **انخفاض أعداد الأسماك والطيور المائية:** قد تنخفض أعداد الأسماك المحلية والطيور المائية المهاجرة بشكل كبير بسبب تدهور الموائل ونقص الغذاء وتغير الظروف البيئية.
- **تغير تركيبة الغطاء النباتي:** قد تتحول الأهوار من بيئة غنية بالقصب والبردي والنباتات المائية المتنوعة إلى بيئة تهيمن عليها أنواع نباتية قليلة مقاومة للجفاف والملوحة.
- **تأثيرات اجتماعية واقتصادية:** تدهور الأهوار يؤثر سلباً على سبل عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد عليها في الصيد والزراعة وتربية الحيوانات والسياحة، مما قد يؤدي إلى تفاقم الفقر والهجرة.

التغير المناخي يمثل تهديداً خطيراً وجودياً للأهوار في جنوب العراق. آثاره المتوقعة تشمل ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الأمطار، وزيادة الجفاف، وتدهور نوعية المياه، وفقدان الموائل، وتدهور التنوع البيولوجي. مواجهة هذه التحديات المناخية تتطلب جهوداً عاجلة ومتكاملة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، تتضمن تخفيف آثار التغير المناخي، والتكيف مع التغيرات الحتمية، وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود والتكيف.

ثانياً: السياسات المائية وتجفيف الأهوار في الماضي والحاضر

تعتبر السياسات المائية من أخطر التهديدات التي واجهت الأهوار، بدءاً من التجفيف المتعمد في التسعينيات لأسباب سياسية، والذي أدى إلى تدمير واسع النطاق للنظام البيئي وتهجير السكان.

ورغم إعادة إعمار بعض المناطق بعد 2003، إلا أن نقص المياه لا يزال مستمراً بسبب عوامل متعددة، أهمها السياسات المائية الحالية في العراق ودول الجوار التي تقوم ببناء السدود والمشاريع المائية على منابع الأنهار، مما يقلل من حصة المياه الواصلة للأهوار. هذا النقص المستمر يعيق تعافي الأهوار، يهدد استدامتها كموقع تراث عالمي، ويفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لسكانها. تتطلب حماية الأهوار إدارة مستدامة للمياه، اتفاقيات عادلة لتقاسم المياه مع دول الجوار، وإعادة تقييم المشاريع المائية لضمان حصة كافية من المياه لإنعاش هذا النظام البيئي الفريد.¹³

سياسات تجفيف الأهوار في عهد النظام السابق وتأثيرها الكارثي:

في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، قام نظام صدام حسين بتنفيذ حملة واسعة النطاق لتجفيف الأهوار في جنوب العراق. كانت الدوافع المعلنة هي استصلاح الأراضي للزراعة والتنمية، ولكن الدوافع الحقيقية كانت سياسية وأمنية، بهدف قمع المعارضة التي كانت تجد ملاذاً في الأهوار، وتغيير التركيبة السكانية للمنطقة. تم تجفيف الأهوار بشكل منهجي من خلال تحويل مجرى المياه عن الأهوار، وبناء السدود والقنوات والمشاريع المائية الضخمة لتحويل المياه بعيداً عن مناطق الأهوار، وتجفيف الأراضي الرطبة وتحويلها إلى أراضٍ جافة. تم تجفيف أكثر من 90% من مساحة الأهوار الأصلية، مما أدى إلى فقدان موائل حيوية للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية. فقد سكان الأهوار، "المعدان"، مصدر رزقهم الأساسي الذي كان يعتمد على الصيد والزراعة وتربية الحيوانات في بيئة الأهوار. نزح الكثير منهم إلى مناطق أخرى أو تحولوا إلى حياة الفقر والبطالة. تسببت عملية التجفيف في تدمير النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية في الأهوار، وفقدان جزء هام من التراث الثقافي العراقي.

تأثير السياسات المائية الحالية على الأهوار:

- استمرار تدهور النظم الإيكولوجية: نقص المياه المستمر يعيق عملية التعافي الطبيعي للأهوار، ويؤدي إلى استمرار تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي.
- تأخر عملية إعادة الإعمار: يعيق نقص المياه جهود إعادة إعمار الأهوار واستعادة وظائفها الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

¹³ بوغديري هشام. (2015). الحماية الدولية للتراث الثقافي و الطبيعي (Doctoral dissertation, كلية الحقوق بن عكنون).

- **تهديد استدامة الأهوار كموقع تراث عالمي:** إذا استمرت السياسات المائية الحالية في تقليل تدفق المياه إلى الأهوار، فقد تفقد الأهوار قيمتها العالمية الاستثنائية التي أهلتها للإدراج على قائمة التراث العالمي.
- **تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية:** استمرار تدهور الأهوار يزيد من معاناة المجتمعات المحلية التي تعتمد عليها، ويزيد من احتمالات النزوح والهجرة والفقر والصراعات على الموارد المائية المحدودة.

ثالثاً: التلوث البيئي والتحديات التنموية في المنطقة

بالإضافة إلى التغير المناخي والسياسات المائية، تتعرض الأهوار لتهديدات متزايدة بسبب التلوث البيئي والتحديات التنموية في المنطقة المحيطة بها. هذه التهديدات ناتجة عن مجموعة من الأنشطة البشرية التي تؤثر سلباً على جودة المياه والتربة والهواء في منطقة الأهوار، وتعيق جهود الحماية والاستدامة. التلوث البيئي والتحديات التنموية تمثل تهديدات خطيرة ومرتفعة للأهوار في جنوب العراق. مصادر التلوث متنوعة وتشمل مياه الصرف الصحي، والمخلفات الصناعية، والمياه الزراعية العادمة، والنفايات الصلبة، والتلوث النفطي، وتلوث الهواء. تتفاقم هذه المشاكل بسبب التوسع الحضري غير المخطط، والتنمية الزراعية والصناعية غير المستدامة، وضعف البنية التحتية البيئية، وغياب التخطيط البيئي المتكامل. مواجهة هذه التحديات تتطلب جهوداً شاملة ومتكاملة للحد من مصادر التلوث، وتحسين إدارة النفايات والصرف الصحي، وتعزيز التنمية المستدامة، وتطبيق القوانين واللوائح البيئية بشكل فعال، وزيادة الوعي البيئي لدى السكان والقطاعات المختلفة.

مصادر التلوث البيئي في منطقة الأهوار:

- **مياه الصرف الصحي غير المعالجة:** تصريف مياه الصرف الصحي من المدن والقرى المحيطة بالأهوار، والتي غالباً ما تكون غير معالجة أو معالجة بشكل غير كافٍ، يمثل مصدراً رئيسياً للتلوث العضوي والبكتيري والفيروسي. هذه المياه الملوثة تحمل مواد عضوية ومغذيات زائدة، ومسببات الأمراض التي تلوث المياه وتضر بالحياة المائية وصحة الإنسان.
- **المخلفات الصناعية:** تصريف المخلفات الصناعية من المصانع والمنشآت الصناعية القريبة من الأهوار، خاصة الصناعات النفطية والبتروكيمياوية والسكر والورق، يمكن أن يسبب تلوثاً

كيميائياً خطيراً. تحتوي هذه المخلفات على مواد كيميائية سامة ومعادن ثقيلة وملوثات عضوية ثابتة، التي تتراكم في البيئة وتضر بالكائنات الحية وتلوث التربة والمياه.

- **المياه الزراعية العادمة:** المياه الزراعية العادمة من الأراضي الزراعية المحيطة بالأهوار، والتي تحتوي على الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب، تمثل مصدرًا آخر للتلوث. تتسبب هذه المواد الكيميائية في تلوث المياه السطحية والجوفية، وتؤدي إلى التخثث (زيادة المغذيات) في المياه، مما يضر بالنظام البيئي المائي.
- **النفايات الصلبة:** تراكم النفايات الصلبة، مثل النفايات المنزلية والتجارية والصناعية والزراعية، في محيط الأهوار وداخلها، يمثل مشكلة متزايدة. تلوث النفايات الصلبة المناظر الطبيعية، وتلوث التربة والمياه، وتشكل خطرًا على الحياة البرية، وتؤثر على الصحة العامة.
- **التلوث النفطي:** تعتبر منطقة الأهوار غنية بالنفط، وتنتشر فيها عمليات استخراج وإنتاج النفط. حوادث تسرب النفط، والتلوث الناتج عن عمليات الحفر والإنتاج، وحرق الغاز المصاحب للنفط، تسبب تلوثًا نفطيًا خطيرًا للتربة والمياه والهواء في المنطقة، وتضر بالحياة البرية والإنسان.
- **تلوث الهواء:** بالإضافة إلى التلوث النفطي، تساهم المصانع ومحطات توليد الطاقة والمركبات وحرق النفايات في تلوث الهواء في منطقة الأهوار. تلوث الهواء يؤثر على صحة الإنسان والنباتات والحيوانات، وقد يساهم في ترسب الملوثات على سطح المياه والتربة.

تأثير التلوث والتحديات التنموية على الأهوار:

- **تدهور جودة المياه:** يؤدي التلوث إلى تدهور جودة المياه في الأهوار، وزيادة تركيزات الملوثات الكيميائية والعضوية والبكتيرية، وانخفاض مستويات الأكسجين المذاب، وزيادة الملوحة في بعض المناطق. المياه الملوثة تصبح غير صالحة للشرب والاستخدامات الأخرى، وتضر بالحياة المائية.
- **تأثير على التنوع البيولوجي:** يؤدي التلوث إلى تسمم الكائنات الحية، وتدهور الموائل، واختلال التوازن الإيكولوجي، وفقدان الأنواع الحساسة. تتأثر بشكل خاص الأسماك والطيور المائية والنباتات المائية التي تعيش في الأهوار.

- **تأثيرات صحية على الإنسان:** يتعرض سكان الأهوار لمخاطر صحية متزايدة بسبب تلوث المياه والهواء والتربة. قد تزيد حالات الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض التنفسية، والأمراض السرطانية، وغيرها من الأمراض المرتبطة بالتلوث.
- **تأثيرات اقتصادية واجتماعية:** يؤدي تدهور البيئة في الأهوار إلى تدهور مصادر الرزق التقليدية للمجتمعات المحلية، مثل الصيد والزراعة والسياحة. قد يؤدي التلوث إلى تقليل إنتاجية المصايد، وتدهور جودة المنتجات الزراعية، وتنفير السياح، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلي.

الفرع الثاني

دور المنظمات الدولية في حماية الأهوار

المنظمات الدولية تلعب دورًا أساسيًا ومتعدد الأوجه في حماية الأهوار في جنوب العراق. من خلال الاعتراف الدولي، والدعم الفني والمالي، والدعوة، والمراقبة، تساهم هذه المنظمات بشكل كبير في جهود الحفاظ على هذا النظام البيئي الفريد والتراث الثقافي المرتبط به. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتطلب مزيدًا من التعاون والتنسيق بين المنظمات الدولية والحكومة العراقية والمجتمعات المحلية لضمان حماية مستدامة وفعالة للأهوار على المدى الطويل. يمكن تلخيص دور هذه المنظمات في النقاط الرئيسية التالية:

الاعتراف الدولي بالأهوار وأهميتها:

إدراج الأهوار على قائمة التراث العالمي لليونسكو (2016): يعتبر هذا الإدراج من أهم إنجازات التعاون الدولي لحماية الأهوار. قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بدور محوري في تقييم ملف ترشيح الأهوار، والتأكد من استيفائها لمعايير القيمة العالمية الاستثنائية، وإدراجها رسميًا كموقع تراث عالمي مختلط (طبيعي وثقافي) في عام 2016 تحت مسمى "الأهوار في جنوب العراق: ملجأ التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية المتبقية لمدن

بلاد ما بين النهرين. "هذا الإدراج منح الأهوار اعترافاً دولياً بأهميتها الفريدة، وجعلها تحت مظلة الحماية الدولية¹⁴.

تسجيل الأهوار كموقع رامسار (2008/2007): قبل إدراجها على قائمة التراث العالمي، تم تسجيل الأهوار في اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة في عام 2007، وتم تسجيلها رسمياً في عام 2008. هذا التسجيل يؤكد على الأهمية الدولية للأهوار كأراضي رطبة ذات قيمة إيكولوجية وبيولوجية واقتصادية وثقافية، ويلزم العراق بتطبيق مبادئ اتفاقية رامسار في إدارة وحماية هذه الأراضي الرطبة.

الدعم المالي والمادي:

تمويل مشاريع الحماية وإعادة الإعمار: تقدم منظمات دولية ومانحون دوليون التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع حماية وإعادة إعمار الأهوار. يشمل ذلك مشاريع إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة، وتحسين إدارة المياه، ومكافحة التلوث، ودعم التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، وتعزيز السياحة البيئية. على سبيل المثال، قدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بدعم من الاتحاد الأوروبي، مساعدات طارئة لمربي الجاموس في الأهوار المتضررين من الجفاف ونقص المياه.

توفير المعدات والتجهيزات: تقدم بعض المنظمات الدولية المساعدة المادية من خلال توفير المعدات والتجهيزات اللازمة لجهود الحماية، مثل معدات الرصد البيئي، والمختبرات المتنقلة، والمعدات اللازمة لإعادة تأهيل الموائل، ومعدات مكافحة التلوث.

الدعوة والضغط من أجل حماية الأهوار:

رفع الوعي العالمي بأهمية الأهوار والتهديدات التي تواجهها: تقوم المنظمات الدولية بحملات توعية إعلامية ومؤتمرات وفعاليات لرفع الوعي العالمي بأهمية الأهوار كإرث طبيعي وثقافي فريد، ولتسليط الضوء على التهديدات التي تواجهها، وحشد الدعم الدولي لجهود حمايتها.

ممارسة الضغط على الحكومات والجهات المعنية: تمارس المنظمات الدولية الضغط على الحكومات العراقية ودول الجوار والجهات المانحة لاتخاذ إجراءات فعالة لحماية الأهوار، وتنفيذ

¹⁴ اسماء احمد, مندور, أحمد فؤاد, مصطفى, & خالد سعد. (2022). دور اليونسكو في حماية بيئة مواقع التراث العالمي الاثري في مصر لتحقيق التنمية المستدامة (دراسه مقارنة مع المغرب). مجلة العلوم البيئية, 51(7), 119-152.

الاتفاقيات الدولية، وتخصيص الموارد اللازمة للحماية، وتبني سياسات مستدامة للمياه والتنمية في المنطقة. على سبيل المثال، دعا الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) لجنة التراث العالمي لإرسال بعثة رصد تفاعلي إلى الأهوار استجابة للمخاوف بشأن التنوع البيولوجي والعمليات الإيكولوجية وتدفق المياه واستمرار التحديات المتعلقة بالحماية القانونية والصيد الجائر.

المراقبة والتقييم:

مراقبة حالة الأهوار والتهديدات: تقوم بعض المنظمات الدولية بمراقبة حالة الأهوار بشكل دوري، وتقييم التغيرات في المساحة المائية، ونوعية المياه، والتنوع البيولوجي، والتهديدات البيئية، وتقديم تقارير دورية حول حالة الأهوار. يساعد ذلك في تتبع التقدم المحرز في جهود الحماية، وتحديد المشاكل والتحديات المستمرة، وتوجيه الجهود المستقبلية.

تقييم فعالية إجراءات الحماية: تقوم المنظمات الدولية بتقييم فعالية برامج ومشاريع الحماية المنفذة في الأهوار، وتقديم توصيات لتحسين الأداء وزيادة الفعالية.

الفرع الثالث

التشريعات والسياسات الوطنية لحماية الأهوار

تعتبر التشريعات والسياسات الوطنية التي تتبناها الدولة العراقية عنصرًا حاسمًا في منظومة حماية الأهوار، فهي تمثل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يوجه جهود الحماية على المستوى الوطني والمحلي. تمتلك العراق إطارًا تشريعيًا وسياسيًا وطنيًا لحماية البيئة والتراث الطبيعي، بما في ذلك الأهوار. هذا الإطار يتضمن قوانين واستراتيجيات وخطط عمل ولجان ومؤسسات حكومية. ومع ذلك، هناك تحديات كبيرة تعيق التطبيق الفعال لهذه التشريعات والسياسات، مثل ضعف الإنفاذ، وتداخل الصلاحيات، وغياب التكامل، ومحدودية المشاركة المجتمعية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وتحديات تقاسم المياه. يتطلب تعزيز حماية الأهوار في العراق العمل على تذليل هذه التحديات، وتقوية المؤسسات، وتفعيل القوانين، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق التكامل بين السياسات القطاعية، وتأمين التمويل اللازم، والتعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية. على الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه العراق، إلا أن هناك جهودًا تشريعية وسياسية قائمة تهدف إلى حماية الأهوار، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

التشريعات العراقية المتعلقة بحماية البيئة والتراث الطبيعي:

- قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009: يُعتبر هذا القانون الإطار القانوني العام لحماية البيئة في العراق، ويتضمن فصولاً ومواداً تتعلق بحماية الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التلوث، وإدارة المناطق المحمية. يشمل القانون إشارات واضحة إلى حماية الأراضي الرطبة والمستنقعات، مما يجعله ذا صلة مباشرة بحماية الأهوار. يهدف القانون إلى صون الصحة العامة والموارد الطبيعية وإدارة الأضرار البيئية، كما ينظم حماية الموارد المائية ومنع التلوث الناتج عن المصادر المنزلية والصناعية والزراعية.
- قانون المحافظة على الآثار والتراث رقم 55 لسنة 2002: يهدف هذا القانون إلى حماية التراث الثقافي العراقي، ولكنه يشمل أيضاً حماية التراث الطبيعي ذي الأهمية التاريخية والثقافية. يمكن أن يُستخدم هذا القانون لحماية بعض المواقع الطبيعية في الأهوار التي تحمل قيمة ثقافية أو تاريخية خاصة.
- قانون الحجر الزراعي رقم 76 لسنة 2012 (المعدل بالقانون رقم 3 لسنة 2020): يركز هذا القانون بشكل أساسي على حماية الأنشطة الزراعية من الآفات والأمراض، ولكنه يتضمن أيضاً إشارات إلى تجنب إدخال الأنواع الغريبة الغازية التي تهدد التنوع البيولوجي، بما في ذلك في الأراضي الرطبة مثل الأهوار.
- قوانين أخرى ذات صلة: هناك قوانين عراقية أخرى ذات صلة بحماية البيئة والتراث الطبيعي بشكل غير مباشر، مثل قوانين إدارة الموارد المائية، وقوانين الزراعة، وقوانين الصحة العامة، وقوانين البلديات، وقوانين التخطيط العمراني. يمكن تفعيل هذه القوانين وتطبيقها بشكل يخدم حماية الأهوار.
- مقترحات لتفعيل وتطبيق القوانين: هناك دعوات لتفعيل وتطبيق قوانين حماية الحياة البرية لمنع الصيد الجائر في الأهوار، وتطبيق مواد قانون حماية البيئة المتعلقة بحماية البيئة المائية والتنوع البيولوجي من التلوث¹⁵.

¹⁵ سيف، آية مؤنس عبد العظيم، وفتيق، غاده محمد، عبد الحميد، & محمد سليمان. (2024). دراسة تحليلية لإتجاهات المجتمع المحلي نحو دعم جهود تنمية سياحة التراث غير المادي في واحة سيوة. المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، 1(18)، 168-188.

السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة والأهوار:

- الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق: تمثل هذه الاستراتيجية إطاراً عاماً للعمل البيئي في العراق، وتحدد الأهداف والسياسات والإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. تتضمن الاستراتيجية محاور وبرامج عمل تتعلق بحماية الموارد المائية، والتنوع البيولوجي، والأراضي الرطبة، ومكافحة التلوث، وإدارة المناطق المحمية، والتوعية البيئية، وغيرها من المجالات ذات الصلة بحماية الأهوار¹⁶.
- الخطة الوطنية للتنوع البيولوجي في العراق (2015-2020): تم تطوير هذه الخطة كجزء من التزامات العراق تجاه اتفاقية التنوع البيولوجي. تهدف الخطة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي في العراق واستخدامه المستدام، وتتضمن أهدافاً وإجراءات محددة لحماية النظم الإيكولوجية الهامة مثل الأهوار، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وتعزيز المشاركة المجتمعية في الحماية. تستند رؤية الخطة إلى نشر المعرفة والوعي بأهمية التنوع البيولوجي واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام لتحقيق حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.
- إنشاء لجنة وطنية للمحميات الطبيعية (2008): تم إنشاء هذه اللجنة الوطنية بهدف تخطيط وإدارة شبكة من المناطق المحمية في العراق، بما في ذلك الأهوار. تضم اللجنة ممثلين من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.
- إنشاء لجنة وطنية للأهوار والأراضي الرطبة (2008): تم إنشاء هذه اللجنة الوطنية لمساعدة الحكومة العراقية في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية رامسار. تضم اللجنة ممثلين من وزارات ومؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني معنية بالأهوار والأراضي الرطبة.
- إعلان جزء من الأهوار الوسطى كأول منتزه وطني في العراق (مقترح): هناك مقترح لإعلان جزء من الأهوار الوسطى كأول منتزه وطني في العراق. يهدف هذا الاقتراح إلى تعزيز حماية هذه المنطقة الفريدة وإدارتها بشكل فعال كمحمية طبيعية ذات أهمية وطنية ودولية.

¹⁶ سيف، آيه مؤنس عبد العظيم، وفتيق، غاده محمد، عبد الحميد، & محمد سليمان. (2024). دراسة تحليلية لإتجاهات المجتمع المحلي نحو دعم جهود تنمية سياحة التراث غير المادي في واحة سيوة. المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، 1(18)، 168-188.

○ مشاريع ومبادرات حكومية أخرى: تقوم الحكومة العراقية بتنفيذ مشاريع ومبادرات أخرى تهدف إلى حماية الأهوار، مثل مشاريع إعادة تأهيل بعض المناطق المتدهورة، ومشاريع تحسين إدارة المياه، ومشاريع دعم المجتمعات المحلية، ومشاريع مراقبة البيئة. على سبيل المثال، هناك جهود حكومية لضمان إمداد مياه أهوار ميسان، وإزالة الحواجز من الأهوار ومغذياتها المائية، وإنشاء مركز للبحوث العلمية والبيئية للأهوار في ميسان.

التحديات والمعوقات في تطبيق التشريعات والسياسات الوطنية:

○ ضعف إنفاذ القوانين والتشريعات البيئية: على الرغم من وجود قوانين وتشريعات بيئية جيدة في العراق، إلا أن هناك ضعفاً في إنفاذ هذه القوانين وتطبيقها على أرض الواقع. يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها ضعف القدرات المؤسسية، ونقص الموارد المالية والبشرية، والفساد، والظروف الأمنية غير المستقرة في بعض المناطق.

○ تداخل الصلاحيات والمسؤوليات بين المؤسسات الحكومية: هناك تداخل وتشابك في الصلاحيات والمسؤوليات بين مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، مما يعيق التنسيق والتعاون الفعال في جهود الحماية.

○ غياب التكامل بين السياسات القطاعية: غالباً ما تكون السياسات القطاعية في العراق (مثل السياسات الزراعية والصناعية والمائية والنفطية) غير متكاملة مع السياسات البيئية وحماية التراث الطبيعي. يؤدي ذلك إلى تضارب الأهداف والسياسات، وتأثيرات سلبية على البيئة والتراث الطبيعي.

○ محدودية المشاركة المجتمعية: لا تزال مشاركة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في صنع القرار وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بحماية الأهوار محدودة. هذا يقلل من فعالية واستدامة جهود الحماية.

○ الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة: يواجه العراق ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة، وتحديات أمنية وسياسية مستمرة. قد تؤدي هذه الظروف إلى تراجع الاهتمام بقضايا البيئة وحماية التراث الطبيعي لصالح الأولويات الأخرى الأكثر إلحاحاً في نظر الحكومة والمجتمع.

- تحديات تقاسم المياه مع دول الجوار: كما ذكرنا سابقاً، يمثل تقاسم المياه مع دول الجوار تحدياً كبيراً يؤثر على كمية المياه التي تصل إلى الأهوار. يتطلب حل هذه المشكلة جهوداً دبلوماسية إقليمية ودولية مكثفة.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذا البحث، نجد أن حماية التراث الطبيعي تمثل تحديًا عالميًا وإنسانيًا ملحًا، يتطلب تضافر جهود دولية ووطنية ومجتمعية. لقد استعرضنا في هذا البحث الإطار المفاهيمي والقانوني الدولي لحماية التراث الطبيعي، وتعمقنا في فهم خصائصه وأهميته المتعددة الأوجه، ثم انتقلنا إلى دراسة حالة الأهوار في جنوب العراق كمثال حيوي يجسد أهمية هذا التراث والتحديات التي تواجهه.

أولاً: اهم النتائج

لقد أظهر البحث أن اتفاقية التراث العالمي لعام 1972 وغيرها من الاتفاقيات الدولية الأخرى، مثل اتفاقية رامسار واتفاقية التنوع البيولوجي، توفر إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا هامًا لحماية التراث الطبيعي على المستوى الدولي. كما أن معايير القيمة العالمية الاستثنائية التي تعتمدها لجنة التراث العالمي تمثل أداة فعالة لتحديد وتقييم المواقع الطبيعية ذات الأهمية العالمية.

إلا أن الحماية القانونية والمؤسسية وحدها لا تكفي. فالتراث الطبيعي يواجه تهديدات متزايدة ومعقدة، تتجلى بوضوح في حالة الأهوار. فقد أظهر البحث أن الأهوار، هذا النظام البيئي الفريد ومهد الحضارات، تتعرض لتهديدات وجودية متعددة، يأتي في مقدمتها التغير المناخي الذي يفاقم من مشكلة نقص المياه الناتج عن السياسات المائية غير المستدامة في الماضي والحاضر، بالإضافة إلى التلوث البيئي المتزايد والتحديات التنموية في المنطقة.

في مواجهة هذه التحديات، يبرز الدور الحيوي للمنظمات الدولية في تقديم الدعم الفني والمالي، والخبرات، والاعتراف الدولي، والضغط من أجل حماية الأهوار. كما أن هناك جهودًا تشريعية وسياسية وطنية في العراق تهدف إلى حماية البيئة والتراث الطبيعي، بما في ذلك الأهوار، ولكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في التطبيق والإنفاذ، تتطلب معالجة جادة وشاملة.

ثانياً : التوصيات

تُعتبر الأهوار العراقية من أهم المناطق البيئية والثقافية في البلاد، ورغم الجهود المبذولة لحمايتها، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات عديدة. فيما يلي بعض التوصيات لتعزيز حماية الأهوار وضمان استدامتها:

1. تطوير استراتيجيات شاملة لإعادة التأهيل والحماية: أعلنت وزارة التخطيط عن توفير بيانات دقيقة حول الأهوار بهدف إعادة تأهيلها وحمايتها واستثمار مواردها، مع التركيز على وضع استراتيجيات لحماية التنوع البيولوجي وتعزيز سبل عيش السكان المحليين .

2. دعم سكان الأهوار وتحسين مستوى معيشتهم: تُعد المجتمعات المحلية جزءاً لا يتجزأ من تراث الأهوار. لذا، من الضروري دعم سكان الأهوار من خلال توفير الموارد اللازمة وتعزيز دورهم في التنمية المستدامة، مما يساهم في الحفاظ على التراث الثقافي والبيئي للمنطقة.

3. تعزيز التعاون الدولي والمحلي: يتطلب الحفاظ على الأهوار تكثيف الجهود الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم الفني والمالي اللازم لحماية هذه البيئة الفريدة ..

4. مراقبة وتقييم مستمرين: يجب إجراء دراسات دورية لتقييم حالة الأهوار، مع التركيز على نسبة المساحات المغمورة بالمياه وتأثير التغيرات المناخية، وذلك لاتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب .

إن تنفيذ هذه التوصيات يتطلب التزاماً جاداً وتنسيقاً مستمراً بين جميع الجهات المعنية لضمان حماية الأهوار والحفاظ على تراثها للأجيال القادمة. لذا، فإن حماية التراث الطبيعي للأهوار، وغيرها من المواقع الطبيعية القيمة حول العالم، تتطلب مقاربة متكاملة وشاملة، تتجاوز مجرد الجانب القانوني والمؤسسي، لتشمل تفعيل المشاركة المجتمعية، وتوفير التمويل المستدام، وتبني سياسات تنموية مستدامة تراعي الاعتبارات البيئية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في إدارة الموارد الطبيعية المشتركة.

المصادر

1. موسوعة الجزيرة نت " قائمة التراث العالمي.. حماية دولية للكنوز الثقافية"
2. Jo, E., Mackay, R., Murai, M., & Therivel, R. (2023). *الدليل الإرشادي ومجموعة الأدوات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي*. باريس، اليونسكو. صدرت . UNESCO Publishing.
3. بوغديري هشام. (2015). *(الحماية الدولية للتراث الثقافي و الطبيعي Doctoral dissertation, كلية الحقوق بن عكنون)*.
4. Alrubaie, S. (2014). *Introduction to the contemporary art in Arab land*. AuthorHouse.
5. اسماء احمد, مندور, أحمد فؤاد, مصطفى & خالد سعد. (2022). دور اليونسكو في حماية بيئة مواقع التراث العالمي الاثري في مصر لتحقيق التنميه المستدامة (دراسه مقارنة مع المغرب). *مجلة العلوم البيئية*. 119-152, 51(7) ,
6. خليل, رشا, عبده & ريهام. (2018). دور المواطنة البيئية وأثرها في حماية التراث لتحقيق الاستدامة: دراسة حالة مدينتي شرم الشيخ وسانت كاترين. *المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة*. 175-205, 12(2) ,
7. توفيق, منال, وهدان & شريف. (2018). استراتيجية مقترحة لتطوير الحفاظ على التراث الاثري ودعم الضيافة بواحة سيوة. *المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة*, 12(1) , 323-346.
8. سيف, آيه مؤنس عبد العظيم, وفيق, غاده محمد, عبد الحميد & محمد سليمان. (2024). دراسة تحليلية لإتجاهات المجتمع المحلي نحو دعم جهود تنمية سياحة التراث غير المادي في واحة سيوة. *المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة*. 168-188, 18(1) ,
9. Jo, E., Mackay, R., Murai, M., & Therivel, R. (2023). *الدليل الإرشادي ومجموعة الأدوات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي*. باريس، اليونسكو. صدرت . UNESCO Publishing.
10. سيد عامر. (2021). *التنوع البيولوجي وانعكاساته على تغير المناخ: نحو بدائل الحلول الطبيعية بأوراق السياسات الأمنية*. 01-11 ,